



◉ الزميل حامد تركي بويابس

أنكر بكل فروسية التهم الكيدية معلناً أن النشأ جاء للمصلحة العامة الزميل بويابس متهم بإفشاء أسرار مصروفات ديوان رئيس الوزراء بعد نشره لتفاصيلها بالنقطة والفاصلة



◉ رئيس الوزراء الشيخ ناصر الصباح

النشأ جاء مقتبساً من تقرير ديوان المحاسبة دون زيادة أو نقصان عبر وثائق رسمية لا مجال للتشكيك بمصادقيتها

النيابة العامة توجه أربع تهم للزميل رئيس التحرير بعد تحقيق استمر 5 ساعات عبر واقعة النشر موضوع الدعوى

فيما وجهت النيابة العامة تهمة إفشاء أسرار مصروفات ديوان سمو الرئيس للزميل بويابس التي انكرها مؤكداً في الوقت نفسه كيدية التهم والشكوى والغاية والهدف منها وتوقيت كتب الإحالة الى بلاط النيابة العامة.

وأكد الزميل بويابس في مقررات التحقيق معه ان الهدف المعلن لهذا النشر هو اعلام المواطنين بكيفية عمليات الصرف المتبعة بديوان سموه من دون التعليق على ما ورد فيها وبها من علامات استفهام مبهمة ذات تعجب مستنكر ومستهجن. وسيقدم الزميل بويابس حافظة مستندات رسمية الى هيئة محكمة الجنايات تؤكد على براءته من كل التهم الكيدية التي طالته من جانب النيابة العامة.

ان مصروفات ديوان رئيس الوزراء ليست سرا ولا لبلد للعامه من الناس معرفة تفاصيلها خاصة وانها جاءت في تقارير تحمل الصفة الرسمية بوصفها خرجت من ديوان المحاسبة وهو الجهة الرقابية على مصروفات كل الجهات الحكومية ومن دون استثناء. وأكد الزميل رئيس التحرير ان تقارير ديوان المحاسبة بشأن مصروفات وايرادات وتجاوزات الوزراء والهيئات الحكومية على تعدد مشاربها واختلاف مواقعها تنشر في جميع الصحف والمواقع الإلكترونية في الشبكة العنكبوتية من دون ان يلجأ احد إلى مفاضتها بسوح المحاكم، وأن الامر يندرج تحت مبدأ الشفافية بإيصال المعلومة للجمهور.

أفزع مدير نيابة شؤون الاعلام والمعلومات والنشر أ. نواف الشريعان عن الزميل حامد تركي بويابس رئيس التحرير وأخلى سبيله بضمان محل اقامته على خلفية الشكوىين المقدمتين ضده من ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء بعد قيامه بنشر تقرير ديوان المحاسبة الخاص بمصروفات ديوان سموه على ثلاثة أعداد من جريدة «الشعب».

وكان الزميل بويابس خضع للتحقيق من جانب النيابة العامة لمدة 5 ساعات متواصلة بعد ان وجهت له تهمة عدة يأتي في طليعتها نشر معلومات سرية لمصروفات ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.

ودافع الزميل «بويابس» عن نفسه مؤكداً أن النشر جاء للمصلحة العامة حيث أعلن صراحة

القضية سجلت تحت رقم 2011/7 أمن دولة والتحقيق سيشمل كل تفاصيل النشر

نيابة أمن الدولة تستجوب الزميل بويابس اليوم على خلفية نشره فضيحة «مجنزرات الباطل»



◉ العدد رقم (138) من جريدة الشعب، موضوع الدعوى الجنائية لوزارة الدفاع

يمثل الزميل حامد تركي بويابس رئيس التحرير صباح اليوم امام وكيل النائب العام أ. فيصل الحسن في نيابة أمن الدولة وذلك على اثر الشكوى الجنائية المقامة ضده من جانب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح على خلفية نشره لتفاصيل فضيحة «مجنزرات الباطل» في العدد (138) من جريدة «الشعب» والصادر يوم الاحد الموافق 8 مايو الماضي.

وسبواجه الزميل بويابس اليوم عدة تهم جنائية ازاء نشره تدايعات فضيحة مناقصة «المجنزرات» التي كانت وزارة الدفاع بصدد ابرام عقد شرائها من الجهة غير المصنعة لها حسب المواصفات

لماذا يخاف مدعو المعارضة الذهاب للنائب العام؟

لماذا تخاذل النواب عنها؟! هل تعملون لماذا لم يعترض نواب المعارضة الزائفة على عدم اكتمال النصاب؟! لان هذه الجلسة كانت سوف تناقش قوانين (هيئة مكافحة الفساد / حماية المبلغ / كشف الزمة المالية)!! نعم لقد تخاذل النواب.. بما فيهم نواب المعارضة الزائفة - لانهم لا يريدون ان يقرروا قانونا يكشف فسادهم السياسي والمالي!! فهل من عقول تعي حقيقة نواب المعارضة الزائفة؟!

جمعة «الشعب»!

شباب 16 سبتمبر.. من اتم؟! الإمتلاكون اسماء؟! ام انكم تخشون اعلان اسمائكم حتى لا يعرف الشعب الكويتي ابتناءكم الحزبية واهدافكم الحقيقية!

لقد اتفقت الحكومة لعدم بناء مستشفى جديد منذ 30 عاما ولعدم بناء جامعة جديدة منذ 50 عاما، وانا اوجه نقدي للنواب الاسلاميين والليبراليين ومدعي المعارضة.. اين اتم كل هذه الفترة؟! ما موقعكم من رؤساء الوزراء السابقين؟! كما احب ان انبه شباب 16 سبتمبر الى ان هناك توسعات في جميع المستشفيات تمت في عهد رئيس الوزراء الحالي، كما انه تم في عهده اقرار خطة التنمية التي تشمل بناء عدة مرافق عامة وخدماتية.

شباب 16 سبتمبر لا يعجبهم نواب مجلس الامة الحالي! هل من اختار هؤلاء النواب الحكومة ام الشعب؟! اذا كانت مخرجات الانتخابات سيئة فهذا لا يعني ان المجلس سيئ بل انه يدل على اننا نأخوون سيئون في اختيارنا! شباب 16 سبتمبر مطالب بتعديلات دستورية! وانا اناك اجزم بانهم من اتباع كتلة «الإلاستور»!

شباب 16 سبتمبر يريدون رئيس وزراء شعبيا يكون نتاج انتخابات بنظام القوائم الحزبية للقضاء على الفساد! هل وجود رئيس وزراء (شعبي - حزبي) سوف يقضي على الفساد؟! اليس جميع الدول العربية العاملة وفق هذا النظام يغمرها الفساد؟! الإنزى بأى أعيننا انه في البلاد العربية يكون الحزب الحاكم هو الحزب المستبد والمهيمن على وزارات ومصالح الدولة، وهو في ذات الوقت يرعى الفساد وينمعه ليضمن سيادته الى الأبد!

اياكم ان تقولوا انكم تريدون تطبيق الديمقراطية الغربية وليس العربية، لان الديمقراطية الغربية تجيز ضرب واعتقال من يخل بالنظام وانتم «زعلمت» من احدث ديوانية الحريش!!

شباب 16 سبتمبر يدعون الشعب للتظاهر يوم الجمعة القادم (16 سبتمبر) من اجل تأييد مطالبهم! لماذا لم تتظاهروا خلال فترة الصيف؟! هل مطالبكم لا تتفق مع فصل الصيف ام ان بشرتكم لا تتحمل الحرارة؟! ان الشعوب اذا تظاهرت لامر جلبي فانهم لا يتراجعون حتى ان كان الموت عقوبة التظاهر. لكنكم تعملون انكم لن تصمدوا في وجه الشمس ليس لضعف قوتكم البدنية، وانما لضعف القضية التي تدعونها!

من غير احراج.. لقد اضحتي تسميتكم لانفسكم باسم شباب 16 سبتمبر، هل تعتقدون انكم مثل شباب 25 يناير؟! للعلم شباب 25 يناير «لما صنعها» قام المجلس العسكري باستعمال القوة معه بل انه فعل قانون الطوارئ «طالبوا هؤلاء النواب بابراز كشف حسابهم» حتى تتأكدوا من كلامي! القاعدة الفقهية تقول «البيئة على من ادعى واليمين على من انكر» لذلك فان هذا المدون ملزم بتقديم دليله على صحة كلامه، فاذا كان يريد منا ان نتعامل معه بنفس المنطق، عليه اولاً ان يطلب جميع نواب المعارضة الزائفة ان يكشفوا لنا عن حساباتهم البنكية حتى نطلع على ارصدهم المتخمة من المقتضات.

هل تعلمون ان جلسة 2011/6/21 لم تنعقد لعدم اكتمال النصاب، لان الحضور لم يتجاوز العدد 16!! لماذا لم يثور النواب كما فعلوا بجلاسة رفع الحصانة عن المسلم؟! هل تعلمون لماذا لم تنعقد هذه الجلسة؟! هل تعلمون

صدق عسكري.. وكذب مدعو المعارضة

بتاريخ 22 سبتمبر صرح النائب الفاضل عسكر العنزي وقال «التخفي وراء الحسابات الوهمية في المواقع الالكترونية للاساءة للأخرين، يقطع الشك باليقين ان التنافس الشريف بين النواب بعيد المنال واصبح الضرب في الخفاء». قد صدق بو عبدالله فهناك نواب في الدائرة الرابعة من مدعي المعارضة يابون ممارسة المنافسة الانتخابية الشريفة.

ان مدعي المعارضة يجيدون التسلق على ظهر الآخرين بجدارة، حيث ان مدعي المعارضة لم يقدموا الإبناء الدائرة اي عمل برلماني ذا فائدة للوطن والمواطن، لذلك وخوفاً من ان ينحدر ترتيبهم في الانتخابات القادمة فانهم يتقاتون على اطلاق الشائعات والتهم الملقفة ضد منافسيهم من النواب، كل ذلك من اجل ان يظهر امام الناس بثوب الشرف والعفة!! لكن الحقيقة انهم اقدر البشر في ايداء البشر.

نجد مدعي المعارضة في كل ندوة يطلقون التهم ويدعون ان هنالك نوابا «قبيضة»، اذا كان ما يدعونه صحيحا وكانوا متأكدين من معلوماتهم فلماذا لا يذكرن لنا اسماء النواب «القبيضة»؟! الا اذا كان ما يدعونه مجرد كذب في كذب!! اذا كانوا صادقين فيما يدعون فعلهم اثبات ذلك للناخبين، لكن للأسف مدعي المعارضة مثل «الحرمه العويبه»، تقط الكلام وتحتاش!!

بتاريخ 12 سبتمبر نشر تصريح للنائب العام بالانابة المستشار ضرار العسوس، مفاده ان هنالك بلاغا تم تقديمه من احد البنوك ضد بعض النواب بشبهة وجود غسيل اموال، وقد اكد النائب العام ان التحقيقات سرية ولن يكشف عن اي اسم قبل التأكد من وجود جريمة غسيل اموال، لانه الى الآن يعتبر الامر مجرد شبهة وقد يتم اثبات شرعية هذه الاموال.

بما ان التحقيق سرى ولم يتم الاعلان عن اي اسم او مبلغ، هل يمكن للنائب مسلم البراك ان يخبرنا كيف عرف بأمر الاربعة ملايين في «كبت» ام «القيض»؟! هل اخترق النائب مسلم البراك السلطة القضائية واطلع على التحقيقات السرية؟! ام انها مجرد دعابة لا اساس لها من الصحة؟!

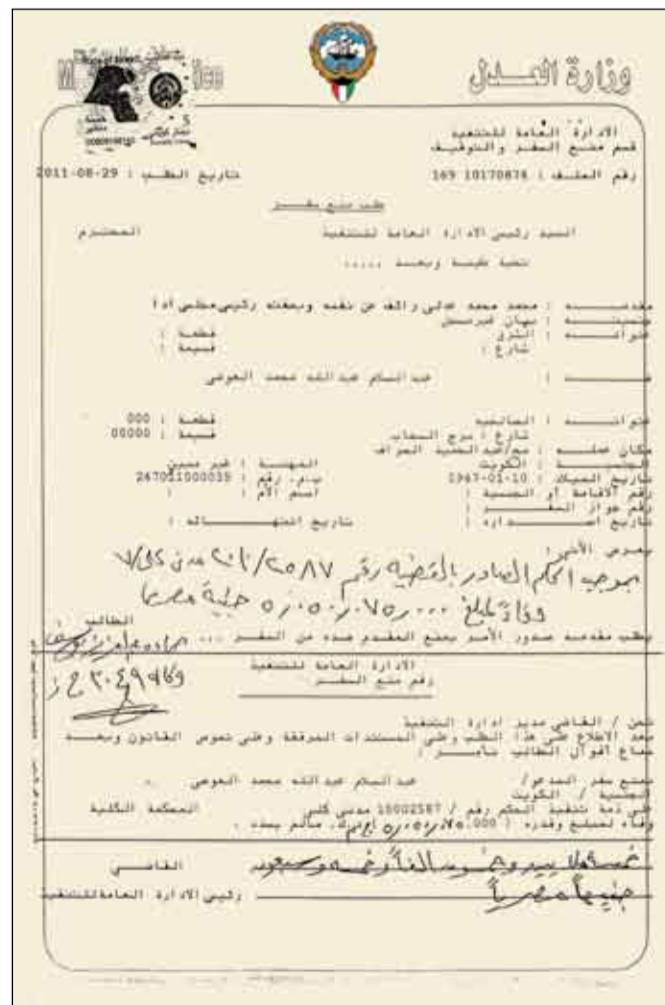
في الصميم!

اعوان مدعي المعارضة ينشرون الكاذب والإشاعات عبر المندتيات الفاسدة والصحف الالكترونية المملوكة لهم، من اجل تصفية حسابات انتخابية الغرض منها ارضاء المعازيب، لذلك نجد مدعي المعارضة ضد اصدار قانون الجرائم الالكترونية!!

المال السياسي ونواب الفساد!!

كتب احد المدونين مؤخرا ان الحكومة قد قامت بدفع مبالغ مالية لبعض النواب كي يبقوا معها بالاستجواب، وقد قام بذكر اسماء النواب وحدد المبالغ الذي استلموها وايضا أسماء البنوك التي تم ايداع هذه المبالغ بها، وعندما طالبه الكثيرون بدليله على صحة هذه المعلومات، قال بكل برود «طالبوا هؤلاء النواب بابراز كشف حسابهم» حتى تتأكدوا من كلامي! القاعدة الفقهية تقول «البيئة على من ادعى واليمين على من انكر» لذلك فان هذا المدون ملزم بتقديم دليله على صحة كلامه، فاذا كان يريد منا ان نتعامل معه بنفس المنطق، عليه اولاً ان يطلب جميع نواب المعارضة الزائفة ان يكشفوا لنا عن حساباتهم البنكية حتى نطلع على ارصدهم المتخمة من المقتضات.

هل تعلمون ان جلسة 2011/6/21 لم تنعقد لعدم اكتمال النصاب، لان الحضور لم يتجاوز العدد 16!! لماذا لم يثور النواب كما فعلوا بجلاسة رفع الحصانة عن المسلم؟! هل تعلمون لماذا لم تنعقد هذه الجلسة؟! هل تعلمون



◉ صورة ضوئية من قرار منع النشر الصادر ضد الشري الشيخ عبدالسلام العوضي

اذن يبقى الحال على ما هو عليه من جانب المدعي العوضي ويستمر قرار منعه من مغادرة البلاد الى اي جهة في خارطة هذا العالم حتى يسدد ما عليه من التزام مالي. وعند الخاتمة لا نقول الا: لله درك يا من دين مستحق لصالح المواطن المصري رائف.

دون نقصان عبر القضية المدنية رقم (2587/2010 - مدني كلي / 7) لتأتي ادارة التنفيذ بقصر العدل لتكتمل شواور استرداد حق المطالبة حيث اصدرت قرارا يقضي بمنع سفر العوضي حتى يسدد ما عليه من دين مستحق لصالح المواطن المصري رائف.



◉ المدعو عبدالسلام عبدالله العوضي

لله درك يا قضاءنا العتيد، فانت الملاذ وانت المرتجي لكل صاحب مظلمة. محمد محمد عدلي رائف مواطن عربي يحمل الجنسية المصرية جاء الى الكويت حاملا معه هماً وغماً لا تحمله الجبال الشاهقة بعد ان ضاع شقى عمره عبر شراكة مع رجل الاعمال الشهير المدعو عبدالسلام عبدالله العوضي. الشراكة سقطت ترايطها المتين في وحل الخسارة المالية التي ضربت كل الشركات بالعالم، فكان الدين المستحق والمسجل بالاوراق الرسمية على كاهل الشري العوضي هو خمسة ملايين وخمسين الف جنيه مصري عدا ونقدا.

محمد عدلي رائف كسب دعواه في محاكم مصر الشاهقة، ليكمل مسيرته العادلة في سوح العدل والعدالة بمحاكم الكويت العتيدة التي ناصرت بكل زهو الاحكام المصرية نصرة لصاحب الدعوى. فاصدرت الدائرة المدنية السابعة حكمها القاضي بالزام المدعو العوضي بسداد المبلغ كاملا ومن